17-12-2021

العدد: 3442

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

بيان صحفي

"مجموعة العمل تدين قرار تقليص مساعدات الأونروا لفلسطينيي سورية في لبنان"

- تنديد ورفض واسع لقرار الأونروا تقليص مساعداتها لفلسطينيي سوريا المهجرين إلى لبنان
- مخيم اليرموك.. 9 سنوات على "مجزرة الميغ" والمأساة مستمرة
- تحذيرات لمن يرغب بالحصول على فيزا لتركيا

آخر التطورات

أدانت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا القرار المجحف بحق اللاجئين الفلسطينيين السوريين المهجرين إلى لبنان وقالت المجموعة إن القرار لايراعي الظروف المعيشية والاجتماعية التي يعانيها اللاجئون.

وحذرت مجموعة العمل من تداعيات القرار على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، والمساس بحقوقهم المنصوص عليها في قرار تأسيس الأونروا ودعوها إلى استمرار عملها باعتبارها شاهداً دولياً رئيسياً على نكبة فلسطين، وحملت مجموعة العمل الأونروا مسؤولية تداعيات هذه القرارات والتدهور الصحي والاجتماعي والتعليمي للمهجرين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان.

يأتي ذلك بعد قرار وكالة الأونروا وقف مساعدة المال مقابل الإيواء، واستبدل المساعدة الشهرية البالغة 100 دولار للعائلة الواحدة بمبلغ 25 دولارًا للشخص الواحد، مع دفع مبلغ تكميلي 150 دولار لكل عائلة وعلى دفعتين خلال سنة 2022.

وعلى ضوء قرار الوكالة أصدرت العديد من المؤسسات والجمعيات ولجان العمل الأهلي بيانات منددة بالقرار ومطالبة الأونروا التراجع عنه.

ومن أبرز المؤسسات "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" التي رفضت قرار الأونروا وقالت إنها كانت تتطلع إلى زيادة المساعدات المالية للمهجرين الفلسطينيين من سوريا وكافة اللاجئين في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به لبنان في ظل تدهور قيمة الليرة اللبنانية والغلاء الفاحش لأسعار المواد الاستهلاكية والسلع الغذائية والأدوية.

وطالبت الهيئة "الأونروا" التراجع الفوري عن القرار والبحث عن مصادر تمويل تغطي حاجات اللاجئين المهجرين من سوريا وكافة اللاجئين.

من جانبها أكدت اللجان الشعبية الفلسطينية في لبنان رفضها المطلق لكل ما جاء في إعلان "وكالة الأونروا"، وطالبت الوكالة بالتراجع عنه، لتداعياته الاقتصادية على النازحين من سوريا، الذين خسروا في تشردهم الثاني كل شيء، فلا يجوز مطلقاً تقنين هذا الجزء اليسير من المساعدة.

من جهته أدان "تجمع اللجان الأهلية لفلسطيني سورية" وقف المساعدة النقدية من وكالة الأونروا ووصفها بالإعدام الجماعي بحق الفلسطينيين المهجرين من سوريا إلى لبنان، وحمل "تجمع اللجان" وكالة "الأونروا" المسؤولية الكاملة عن التداعيات الكارثية المعيشية والإنسانية لهذا القرار الغير إنساني واللا أخلاقي، واعتبر "تجمع اللجان" مايجري مؤامرة كاملة الأوصاف هدفها التجويع والتهجير ودفع الناس للغرق في البحار.

من ناحيتها طالبت "مؤسسة العودة الفلسطينية في لبنان"بالتراجع الفوري عن هذا القرار الظالم والجائر بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية والعمل الجاد على تأمين مصادر تمويل تغطي احتياجات اللاجئين، مشددة على أن الإصلاح الذي تدعيه الأونروا، يجب أن يطال الرواتب العالية والتكاليف الباهظة التي تصرفها، ولا يبدأ من الشرائح المسحوقة من أبناء الشعب الفلسطيني، مع التأكيد على واجب الإدارة والمجتمع الدولي توفير ميزانيات للوكالة تكفي لأداء عملها على أكمل وجه، كما هو الحال مع بقية المنظمات الدولية.

وأكدت الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني على ضرورة التصدي بشكل سلمي لهذه القرارات للضغط على "الأونروا" للتراجع عن القرار الذي سيساهم في المزيد من الضائقة الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من سوريا الى لبنان.

وطالبت القيادة السياسية وهيئة العمل الفلسطيني المشترك والسفارة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، بالوقوف الجدي بوجه هذا القرار الجائر ، والتواصل مع الاونروا لحثها على التراجع الفوري وإيجاد حلول جذرية لحين انتهاء معاناتهم .

في سياق منفصل تصادف يوم 16/ 12 الذكرى السنوية لما بات يعرف عند اللاجئين الفلسطينيين في سورية بمجزرة "الميغ" أو "مجزرة جامع عبد القادر الحسيني"، تلك المجزة التي بدأت بعد الغارات التي شنتها الطائرات الحربية السورية على مسجد عبد القادر الحسيني في مخيم اليرموك بدمشق، عام 2012، والذي كان وقتها ملجأ لمئات العوائل التي نزحت إلى المخيم هرباً من القصف الذي استهدف الأحياء المجاورة لليرموك، أسفرت الغارات عن عشرات الضحايا والجرحى جلهم من الأطفال والنساء.

وقد شكلت تلك الغارات تحولاً خطيراً في قضية مخيم اليرموك، حيث بدأت موجة نزوح هي الأكبر في تاريخ المخيمات الفلسطينية في سورية.

من زاوية أخرى حذر نشطاء فلسطينيون من الانجرار وراء شبكات النصب والاحتيال التي تروج لاستخراج وثيقة دخول (فيزا) لفلسطينيي سوريا من السفارة التركية في القدس.

يأتي ذلك بعد تعرض عدد من فلسطينيي سوريا للخداع من قبل مكاتب وهمية في مدينتي دمشق واسطنبول وسحب أموال من اللاجئين لقاء استخراج فيزا على جواز السلطة الفلسطينية.

بدورها حذرت مجموعة العمل جميع الفلسطينيين السوريين الحاصلين على جوازات السلطة والمتواجدين داخل الأراضي السورية وخارجها من مغبة الوقوع ضحايا عمليات النصب التي تديرها شبكات وأفراد في سوريا وتركيا ولبنان.

وأوصت المجموعة جميع اللاجئين بعدم تسليم جوازات سفرهم لأي أحد سواء مكتب أو شخص مهما أظهر لك من ضمانات، لأن السفارة التركية في القدس وهي المخولة بمنح التأشيرات لجوازات السلطة توقفت تماماً عن العمل بالنظام السابق الذي لا يستوجب الحضور إلى السفارة وبدأت بنظام جديد اعتباراً من بداية شهر 12 الحالي.

وكانت وزارة الخارجية التركية قد أعلنت في وقت سابق عن إجراءات جديدة للمتقدمين بطلب "فيزا" تتضمن التصوير الفوري، وبصمة الأصبع لكل المتقدمين، على أن يتم تقديم الثبوتيات من قبل صاحب الطلب شخصياً